بحوث المؤتمر

مبدأ التسامح

"انساقه الفكرية ودوره في تعزيز العملية السياسية العراقية"

الدكتور
حميد فاضل حسن(*)

المقدمة

في فترات التاريخ المختلفة كثيراً ما تعرضت الدول لاسيما تلك التي تتميز بتنوعاتها الاثنية والقومية والدينية المتعددة الى أزمات ومشاكل لا حصر لها، تركت آثارها السلبية على نسق العلاقات الداخلية لهذه الدول، واظفت على حركتها الخارجية نوعاً من الارتباك والتعثر. بيد ان هذه الدول سرعان ما تداركت أوضاعها، فيتكاتف أبناءها ويتناصروا فيما بينهم للتخلص من هذه الازمات والمشاكل. ويكون ذلك في الأغلب الأعم عبر الاحتكام الى صوت العقل الذي يدعو الى تبني القيم والمفاهيم التي تتقبل العيش المشترك مع وجود الاختلاف والتباين. ومن دون شك ان التسامح في طليعة هذه القيم.

ان هذه الحقيقة التاريخية تنطبق وبنحو كبير على المشهد العراقي المعاصر، الذي يعاني من اختلالات سياسية ومجتمعية ودينية وثقافية وفكرية خطيرة، أشرت وبصـــورة لا يكون بوسع عاقل إنكارها وجود بوادر أزمة حقيقية أخذت تنخر في النسيج الاجتماعي والثقافي والديني والسياسي العراقي، حيث تسود ثقافة الموت ولغة الاحتراب ومنطق العنف وفتوى التكفير وأيديولوجيا الانقلاب وروح الإقصاء وسياسة التهجير القسري.. الخ.

ان كل هذه أعراض خطيرة لمرض طارئ يجب معالجته سريعاً لمنع تحوله الى مرض مزمن. وقد تكون احد أهم وسائل ذلك هو تبني مبادئ التسامح وقيمه الأساسية. ونحن نعتقد جازمين ان العراقيين قادرون على ذلك، لأنهم مؤمنون بان ما يجمعهم بكافة أطيافهم هو أقوى بكثير مما يفرقهم، وهم لذلك سيتفهمون أكثر من أي وقت مضى حاجتهم للعيش المشترك وفق عقد سياسي واجتماعي جديد، يحتكم الى العقل والواقعية، عنوانه الأبرز والأجمل التسامح ولا شيء غير ذلك.

(*) كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد

اولاً: التسامح محاولة للفهم

قد يكون صحيحاً القول ان القارئ لا يحتاج الى جهد فكري وعقلي كبير ليكتشف ان مفهوم التسامح لا يزال محل جدل ونقاش بين المهمتين بدراسة، وهو ما جعل من عملية تعريفه ووضع حدود واضحة له تفصله عن غيره من المفاهيم. عملية ليست يسيرة بالمرة. وقد يكون سبب ذلك بالإضافة الى تعدد وتوسع مجالات استعمال المفهوم في السياسة والدين والثقافة والفلسفة.. الخ، اختلاف وعدم اتفاق اللغات العالمية على دلالة لغوية واحدة لمفهوم التسامح، ويمكن ان يشير هنا على سبيل المثال، الى ان دلالة هذا المفهوم في اللغة العربية هي دلالة سلبية مضمونها المنة والكرم، فهي تشير الى وجود فارق أخلاقي بين المتسامح (بالكسر) والمتسامح معه (بالفتح). فليس هناك مساواة بين الطرفين، وإنما يد عليا واهية، ويد سفلى متلقية، وهو مقتضى المنى والكرم دائماً[1]. ففي لسان العرب مثلاً نجد المفهوم مشتق من الجذر سمح. السماح-السماحة المسامحة، والتسميح وتعني لغة الجود، واسمح أذا جاد وأعطى بكرم وسخاء، واسمح وتسامح وافقني على المطلوب والمسامحة هي المساهلة[2]. وبنفس المعنى ورد في مختار الصحاح: سمح، السماح والسماحة والجود، وسمح له أي أعطاه، وسمح من باب صار سمحاً سكون الميم وقوم سمحاء بوزن فقهاء، وأمراة سمحة ونسوة سمحاء والمسامحة المساهلة وتسامحوا تساهلوا[3]، وبنفس المعنى ذهب معجم المنجد الى ان سمح سماحاً وسموحاً وسماحة وسموحة وسمحاً وسماحاً صار من أهل الجود والسماحة[4].

في حين ان الدلالة اللغوية لمفهوم التسامح في اللغات الأوروبية تأخذ دلالة ايجابية تقوم على فكرة القبول بالأخر المختلف دينياً وسياسياً واحترام حقوقه وكرامته الإنسانية، ويكون تعبير هذه اللغات عن التسامح اعتماداً على اصل لاتيني له امتداداته في اللغة الإنكليزية وهي لغة تفصل في الاستخدام بين كلمتي (Tolerance) و(Toleration) في الدلالة على معنى التسامح. فيكون معنى (Tolerance) دالاً على المطاوعة والمرونة والتقبل واحترام رأي الأخرين ومعتقداتهم بينما تنصرف دلالة (Toleration) الى التخصيص فتقترن بسياسة التسامح الديني التي تعني امرين اولهما تقبل المغايرة في فهم الديانة الواحدة فيما يعزز طوائفها ومذاهبها. وثانيهما تقبل الديانات المختلفة واحترامها من منظور الدين الواحد الذي يقبلها جميعاً ما ظلت ديانات سماوية[5].

غير ان هذا الاختلاف في الدلالة اللغوية لمفهوم التسامح لم يمنع من الوصول الى نوع من التقارب في التعريف الاصطلاحي للتسامح، وقد ساعد على ذلك عاملين أساسيين:

الأول: هو اتجاه اغلب الباحثين والكتاب العرب المعاصرين

الى تجاوز المعاني والدلالات السلبية التي تحملها اللغة العربية تجاه مفهوم التسامح ليقتربوا كثيراً من الطرح الغربي له وفي هذا الصدد نجد محمد عابد الجابري يرى التسامح على انه "موقف فكري وعملي قوامه تقبل المواقف الفكرية والعملية التي تصدر من الغير، سواء كانت موافقة أو مخالفة لمواقفنا" أو هو (احترام الموقف المخالف)[٦]. ويتفق محمد جابر الأنصاري مع هذه النظرة عندما يعرف التسامح على انه (تعايش المختلفين بسلام، إذا توافر بينهم حد أدنى من التكافؤ والمساواة أو القبول بالأخر"[٧]. ولا يبتعد ماجد الغرباوي عن النظرة المعاصرة للتسامح عندما يعرفه على انه "اتخاذ موقف ايجابي متفهم من العقائد والأديان والأفكار، يسمح بتعايش الرؤى والاتجاهات المختلفة بعيداً عن الاحتراب والإقصاء على أساس شرعية الأخر المختلف دينياً وسياسياً وحرية التعبير عن آرائه وعقيدته"[٨].

الثاني: محاولة الأمم المتحدة وضع تعريف عالمي متفق عليه من قبل المجتمع الدولي. وتجلى ذلك عندما اعلنت عبر اليونسكو إعلان المبادئ العالمي حول التسامح في ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٥ وعرفت فيه التسامح على انه[٩]:

١. الاحترام والقبول بتنوع واختلاف ثقافات عالمنا، وهو ليس مجرد واجب أخلاقي ولكنه ايضاً ضرورة سياسية وقانونية، وهو فضيلة تجعل السلام ممكنا عالمياً، وتساعد بالتالي على استبدال ثقافة الحرب بثقافة السلام.

٢. اعتبار التسامح ليس تنازلاً أو مجاملة للأخر، بل هو قبل كل شيء موقف يقوم على الاعتراف بالحقوق العالمية للشخص الإنساني والحريات الأساسية للأخر ولذلك فان التسامح ينبغي ان يطبق من طرف الأفراد كما من طرف الجماعات والدول.

٣. التسامح هو مفتاح حقوق الإنسان والتعددية والديمقراطية.

٤. ان تطبيق التسامح يعني ضرورة الاعتراف لكل شخص بحقه في حرية اختيار معتقداته والقبول بان يتمتع الأخر بالحق نفسه، مما يعني انه ليس هناك حق لفرد بأن يفرض آرائه على الأخرين.

والواقع ان الجهود الدولية تتجه الى استيعاب هذا التحديد وتعميم استعماله نظراً لثرائه وشموليته كونه يربط بين مفاهيم التسامح ونشر قيم الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان وهو ما يعد مطلباً ملحاً لمواجهة

انتشار قيم التعصب والكراهية والعنف والإرهاب.

ثانياً:التسامح "نظرة تاريخية"

يرتبط وجود التسامح وظهوره تاريخياً بوجود التجمعات الإنسانية وظهورها منذ أقدم الدهور. فمثلما عرفت هذه التجمعات مفاهيم الحرب والعدوان والقتل والتعصب فقد عرفت التسامح. بيد ان إشكال التعبير عنه قد اختلفت وتنوعت باختلاف وتنوع وثراء العلاقات الإنسانية، فهو قد وجد في الحضارات القديمة كما عبرت عن ذلك شريعة حمورابي الشهيرة، ووجد بشكل بارز وواضح في الديانات السماوية كما جسد ذلك بأصدق تعبير الإسلام. ووجد ايضاً في مختلف الفنون والآداب والشعر.. وغير ذلك.

غير ان التسامح بمفهومه المعروف والمتداول، اليوم، لم يظهر إلا متأخراً وكان ذلك في القرن السابع عشر الميلادي زمن الصراع والحروب الدينية المسيحية بين الكاثوليك والبروتستانت، وكان هذا الظهور بوحي وتأثير أفكار حركة الإصلاح في الديانة المسيحية التي قادها مارتن لوثر والتي أكدت على أهمية الإنسان وفعالية دوره في المجالات كافة وفي مقدمتها المجال الديني، فالدين أمر شخصي داخلي، والخلاص كذلك، إذ انه يعبر عن علاقة ما بين الفرد وخالقه. وعليه فان الإنسان يملك بذاته القدرة على ان يقوم بكل مستلزمات ذلك. وهو يستطيع ان يقوم بها فعلاً طالما ان مجموع العقيدة الدينية يمتاز بالبساطة، وان القيام بها لا يخضع لطقوس خاصة، ومن ثم لا يقتضي وجود كهنة وقسسة يتولون أمر هذه الطقوس[10]. وطالما امتلك الإنسان زمام أمر ونية فهو يمتلك حق الاجتهاد ايضاً، وهو حق يملي عليه بحكم كونه موزوناً بالعقل الى الأيمان بضرورة التسامح مع المخالفين. الأمر الذي يعني الاعتراف لهم بحق الوجود وحق التعبير عن مذاهبهم وشعائرهم بالطريقة التي يؤمنون بصحتها.

لقد ساهمت هذه الأفكار وما ترتب عليها من نقاشات ومساجلات فكرية الى ظهور التسامح بصورة واضحة، وهي حقيقة أكد عليها الفيلسوف الإنكليزي جون لوك (١٧٣٢-١٧٠٤) في كتابه "رسالة في التسامح" الذي أصدره عام ١٦٨٩ حين أشار الى ان مفهوم التسامح جاء كرد فعل على الصراعات الدينية المتفجرة. حيث لم يكن إمام قادة الإصلاح في الديانة المسيحية وهم يعيشون حالة الانشقاق داخل الدين الواحد والصراعات والحروب التي رافقتها إلا الدعوة والمناداة بالتسامح المتبادل، والاعتراف بالحق في الاختلاف والاعتقاد[11].

ومع الدخول الى القرن الثامن عشر الميلادي اكتسب التسامح بعداً أكثر سعة وشمولية، متجاوزاً ولو نسبياً الأطر الدينية ليمتد الى المضامين التي ترتبط بحرية التفكير الديني وغيره، وقد ساعد على هذا التطور والتحول بروز تأثير فلسفة

الأنوار وفلاسفتها المتنوريين الذين ذهبت مناداتهم بحرية التفكير الى حد الاعتراف حتى بحق الخطأ أي بضرورة السماح للخطأ بالوجود من غير ان يتعرض لهجوم سوى الهجوم الذي يشنه عليه العقل[١٢]. وكان من بين اشهر هؤلاء الفلاسفة الفرنسي فولتير (١٦٩٤-١٧٧٨) الذي يعد بحق فيلسوف التسامح لأنه ارتقى بالتسامح واقترب فيه من المفهوم المعاصر، إذ وضعه في صيغة المبدأ الطبيعي، وكأساس للقول بحقوق طبيعية للإنسان. حيث يؤكد في هذا الصدد (كلنا ضعفاء وميالون لقانون الطبيعة، والمبدأ الأول لطبيعة هو التنوع. وقبول هذا التنوع حق أساسي للوجود)[١٣].

لقد هيأت أفكار فولتير وغيره من فلاسفة التنوير الشروط الثقافية والسياسية لكي يرتبط مفهوم التسامح في القرن التاسع عشر الميلادي بمبدأ الحرية، وترافق ذلك مع ظهور دولة القانون والمجتمع المدني وسيادة قيم العقل والحرية والحداثة والعلمانية التي أضحت معالم أساسية في حركة التطور الإنساني العالمي. غير ان انتشار هذه القيم لم تحل دون ان يشهد العالم في القرن العشرين الميلادي تصاعد ممارسات التعصب والعنف والإرهاب، وحدوث كوارث القوميات العنصرية العدوانية كالنازية والفاشية والصهيونية، وذيوع إشكال التمييز المعادية للأقليات القومية والعرقية والدينية والثقافية واللغوية.. وما شابه ذلك. الأمر الذي دفع بالمجتمع الدولي الى تحمل مسؤولياته في ضمان العيش الأمن المشترك في ظل وجود الاختلاف والتباين[١٤]. فأصدر عبر المنظمة العالمية الأكبر الأمم المتحدة وفروعها المتعددة العديد من الإعلانات والمواثيق التي أكدت على أهمية تبني التسامح عبر جعله قيمة عالمية واجبة التطبيق اخلاقياً وقانونياً. وقد وصلت جهود الأمم المتحدة في هذا المجال الى قمتها في العام ١٩٩٥ الذي أعلنته عاماً للتسامح، وفيه أصدرت إعلانها الأهم في مجال التسامح وهو إعلان المبادئ العالمي للتسامح الذي كان من أهم صفاته ومميزاته التأكيد على الربط بين التسامح وحقوق الإنسان والديمقراطية.

وهكذا يمكن القول استناداً الى ما تقدم ان مفهوم التسامح قد تطور من إطار ضيق منحصر في شؤون الأديان الى مفهوم شمولي ممتد الى أوجه النشاط البشري كافة، وان العالم بأسره معني بحماية هذا المفهوم ونشر قيمه وتعزيز وجوده باعتباره الضامن الأهم لاستمرار التواصل الايجابي بين البشر جميعاً مع وجود الاختلاف والتباين.

ثالثاً: التسامح. آليات الوجود:

ان الوصول الى التسامح يستلزم تهيئة مستلزمات وجوده، وهي مستلزمات عديدة وكثيرة نكتفي بالإشارة الى اثنين على سبيل المثال هما:

١. الاعتراف بالإخر:

خاطئة تلك الفكرة التي يعتقد بها البعض ويتبناها ومحورها ان العلاقة بين الانا والاخر، هي علاقة تعارض الى درجة النفي المطلق بينهما. وحجتهم في ذلك ان ماهية الانا وماهية الاخر لا يمكن ان تتحدد الا على أساس الاختلاف بينهما.

ان رفضنا لهذه الفكرة مبني على إنها تتجاهل حقيقتين أساسيتين هما:

الأولى: ان العمق الفلسفي الإنساني يقسم العلاقة الوجودية بين الانا والاخر الى ثنائية انسجامية تكاملية، رغم وجود حالة الاختلاف بينهما. حيث ان الانا شرط معرفي ووجودي للأخر، وان الأخر شرط معرفي ووجودي للانا[١٥].

ان هذه الحقيقة تنسجم وتتوائم مع البدايات الأولى للإنسانية والتطور الحضاري الذي رافقها، التي ابتدأت وارتبطت وتمحورت حول مبدأ الانا وهذا المفهوم متعدد الدلالات، فهو يشكل مضمون ما سمي بالنزعة الإنسانية، وهو يعني مركزية ومرجعية الذات الإنسانية، وفعاليتها وحريتها وشفافيتها وعقلانيتها. ورأى بعض المفكرين ومنهم "هيغل"، ان هذا المفهوم قد فرضته، الإحداث التاريخية الكبرى: الإصلاح الديني، وفلسفة الأنوار، والثورة الفرنسية. فمع الإصلاح البروتستاني لدى "لوثر" أصبح الأيمان الديني مرتبطاً بالتفكير الشخصي، فهذا الإصلاح قام على التأكيد على سيادة الذات، وإبراز قدرتها على التمييز والاختيار، باعتباره حقاً من حقوقها، في حين كان الأيمان التقليدي قائماً على ضرورة الأتباع والخضوع للقوة الآمرة للتراث والتقليد. كما ان الثورة الفرنسية وإعلان مبادئ حقوق الإنسان، قد فرضتا حرية الاختيار مقابل الحق التاريخي المفروض كقاعدة أساسية للدولة.

لقد أصبح مبدأ الانا مبدأ محدداً في كل مجالات الفعل، ومحدداً في كل إشكال الثقافة الحديثة: فالحياة الدينية، والدولة، والمجتمع، وكذا العلم، والأخلاق، والفن تبدو جميعاً كتجسيد لمبدأ الانا الإنسانية[١٦].

بيد ان هذا القول ينبغي ان لا يفسر باتجاه فردوي، يقدس الانا ويرفض الاخر، لا بل ان الحديث عن الانا يكون مدخلاً للحديث عن علاقة مجتمعية بين الانا والاخر. ذلك ان الحديث عن حرية الفرد تلزم مجتمعاتنا بتحديد مبدأ جديد للتوصل المجتمعي المتكامل، يجمع بين الحرية الفردية والمصلحة الجماعية وهذه الفكرة ركزت عليها اغلب الفلسفات الإنسانية ومنها الفلسفات النفعية والليبرالية التي جعلت من الفرد والفردية وسيلة وغاية، فأنصار هذه الفلسفات لا يرون تعارضاً بين المصلحة الفردية والتوحيد المجتمعي، بل ويعتبرون الأولى اضمن الوسائل لتحقيق الثانية. وبمقدار ما يرفضون

تدخل مذاهب فهم الإنسان في تسير الشؤون الجماعية لأنها تولد دائماً في رأيهم التعصب والتمييز، بمقدار ما يعتبرون هدفهم الرئيس تعزيز أواصر الرابط المجتمعي في مجتمع معرض لان تطغى عليه النوازع الإنسانية، مما يستوجب تصحيحه باحترام سعادة الأخريين والاهتمام بتحقيقها، فدور المؤسسات المجتمعية برأيهم يقوم على تشجيع نمطين من السلوك في آن واحد، العمل الشخصي الحر، والاعتراف بالآخر، سواء كان هذا الاخر قريباً أو بعيداً في الزمان والمكان[١٧].

ثم ان الثقافة الديمقراطية بقدر ما تقوم على الأيمان بقدرة الأفراد والجماعات الخاصة على صنع حياتهم، فأنها تقوم ايضاً على الاعتراف بحق الأخريين في ابتداع وجودهم الخاص ومراقبته، وهذان المبدأن ليسا متوازيين، بل الأول يحكم الثاني، فالمسالة ليست الاعتراف بالآخر من حيث اختلافه، إذ ان ذلك غالباً ما يؤدي الى اللا مبالاة والى الفرز، أكثر مما يؤدي الى الاتصال والتواصل، بل هي مسألة الاعتراف بالآخر بوصفه ذاتا، بوصفه فرداً يسعى لان يكون له وجود وكينونة وايضاً قوة فاعلة في المجتمع[١٨].

الثانية: توافر المجتمع الإنساني على معطى أخلاقي ركيزته الإقرار بحق الاختلاف. ان توافر هذا الحق والإقرار بوجوده هو امر تتولاه اعتبارات عديدة لعل من اهمها وفي المقدمة منها الاعتبار البديهي المنطقي الطبيعي الذي يميلي نفسه على هذا العالم وهو التعدد والتنوع وهو حقيقة طبيعية نتلمس وجودها على مستويين[١٩]:

المستوى الفردي: هناك تعدد وتنوع في خبرة كل فرد، تعدد وتنوع ازمنة، وامكنة، واشخاص..الخ.

المستوى المجتمعي: هناك تعدد وتنوع اقوام، افراد،... الخ. كل مجتمع شاء ام ابى حكماً هو مجتمع تعددي.

ان التعدد والتنوع هما في ذاتهما شرطان وجوديان اساسيان من شروط وجود الحياة الاجتماعية. هما سمة وضمان الحياة الاجتماعية في اطرادها الدينامي المتجدد المتفاعل، وهما مجلى الارادة الانسانية، والابتكار والتجديد، ومناط فعالية وارتقاء الفعل والفكر العقلانيين. الانسان بطبيعته السوية لديه استعداد وقابلية هائلة للتنوع والتغيير في حركة حية دينامية، وهذا ما افضى الى تباين اشكال الحياة، واشكال فهم الحياة، وصور التعبير عنها، وسبل الاخذ بها، والتعامل معها. تنوع في النظر الى الكون والوجود وعناصر الحياة. ففي التعدد والتنوع والاختلاف حياة الانسانية وارتقاؤها[٢٠].

ان الايمان بالتعدد والتنوع يلزم الايمان ايضاً بوجود ما يجمع بين البشر، انها وحدة مع الاختلاف،

فالتعدد والتنوع لا يعني التنافر الانساني.

٢. الحوار مع الاخر

لابد من التأكيد، ابتداءاً، ان حقيقة التواصل الانساني مع الاخر لا تتم الا بلغة الحوار، وان كان هذا الاخر يحمل رأياً مناقضاً او فكراً معارضاً يبتعد في تكوينه عن الآخريين، ان الحوار يأخذ اشكالاً متعددة فقد يكون حواراً سياسياً يتطلع الى التسامح مع الآخر سياسياً، وقد يكون حواراً دينياً يتطلع الى التقريب بين المذاهب والاديان، وقد يكون حواراً ثقافياً يمثل طريقاً للتواصل والتعاطي الثقافي.. وغير ذلك كما يأخذ الحوار مستويات متعددة بعضها داخلي بين مكونات الشعب الواحد وفئاته او بينه وبين سلطته السياسية وبعضها خارجي بين الدولة الوطنية والدول الاخرى. وقد يكون افقياً بين فئات الشعب وقد يكون عامودياً بين الشعب والقابضين على السلطة[٢١].

واياً كانت اشكال ومستويات الحوار فهو يعد احد المستلزمات الرئيسية للوصول الى التسامح. ولا يكون ذلك ممكن الا اذا كان هذا الحوار مستجمعاً للشروط التالية:

أ. ان لا تكون هناك محرمات او مقدسات في الحوار: اذا خلصنا الى ان الايمان أي ايمان هو فعل حوار عقلاني، فمن الطبيعي ان لا يكون هناك محرمات او مقدسات في الحوار. وقد لمسنا هذا الامر في القرآن الكريم الذي ذكر كل المفردات التي اتهم نبينا الرسول الاعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) في شخصه ورسالته، ثم عالجها بكل جدية وموضوعية.

ولذلك فان على أي حوار-اذا كان ينشد الموضوعية والعقلانية-ان لا ينطلق من مسبقات قداسوية، فان التقديس ذاته لابد ان يدل عليه العقل بالدليل والبرهان[٢٢].

ب. ان يكون الحوار مع الاخر المختلف لأجل الحوار وليس لأجل الجدل معه، فمن الواضح وقت الاستخدام القرآني ان هناك فرقاً بين الحوار والجدل، فالأول يتحقق عندما يضطرب الذهن ويصبح العقل في حيرة من أمر نفسه، وأمر قضية من القضايا أو مسألة من المسائل، ويراد من الحوار ان يخرجه من ذلك وتكون مرارة الكلام في الحوار هينة لينة غير قاسية وغير عنيفة. اما الثاني (الجدل)، فيتحقق عندما يكون هناك صراع فكري حول قضية من القضايا او مسألة من المسائل، ويكون الهدف عند كل واحد من المتجادلين هو هزيمة الاخر فكرياً والانتصار عليه. والعمل على تحقيق هذا الهدف قد يدفع كل واحد من المتجادلين، او على

أقل تقدير الواحد منهما، ان يعتمد أي سلاح يمكنه من النصر والغلبة، حتى لو كان اعتماداً على ما هو باطل، اذ الغاية في هذا الموقف هي التي تبرر الوسيلة[٢٣].

ج. ان يكون الحوار متطلعاً الى التواصل مع الاخر، والى استكمال ادراك الذات في مرآة الاخر، والى ممارسة نقد ذاتي يهدف الى التخلص من الاستيهامات الذاتية، ومن الاحكام المسبقة تجاه الاخر، وتغليب حوار المعنى على حوار القوة[٢٤].

د. الحوار يتطلب ان ننصت للآخر كما نتحدث إليه بالضبط. فالإنصات فضيلة علينا ان نتحلى بها. وليس ذلك بالأمر السهل، بل لابد في سبيل ذلك ان يبادر الإنسان الى امتلاك لون خاص من الأخلاق والرياضة العقلية. ولكن الإنصات يختلف عن الصمت، فهو ليس مجرد ممارسة انفعالية نتأثر خلالها، وإنما يعبر عن فعل ونشاط نقوم به بالنحو الذي يؤدي الى انفتاح السامع بكيانه ووجوده على ذلك العالم الذي يتولى المتحدث الكشف عنه أو يقوم بخلقه وإنشائه. وهكذا فان الفشل سيكون حليف عملية التحاور ما دامت لم تقترن بعملية الإصغاء[٢٥].

ه. الحوار لا يمكن ان يتحقق لدى من تهيمن عليهم نزعة التشكيك والسفسطة، أو أولئك الذين يتخيلون إنهم يحتكرون الحقيقة. بل يتجلى الحوار بمظهره الرائع لدى أولئك الذين يضعون أيديهم في أيدي بني الإنسان كافة، ويواكبون الاخر الإنساني، ويرافقونه في الوصول الى التكامل المجتمعي[٢٦].

رابعاً: التسامح في العراق مشاكل وحلول

ان جل الجهود المبذولة لنشر قيم التسامح وثقافته في العراق تصطدم غالباً بمجموعة كبيرة من المعوقات والمعرقلات ذات الإشكال المتباينة، والتي تشكل بمجموعها منابع حقيقية لعدم التسامح الذي يعني رفض الاختلاف والبحث بأيد مخضبة بالدماء عن التماثل ورفض أي شكل من إشكال الاستقلال والتنوع، انه نوع من الرغبة الجامحة للتسلط والسيطرة الكاملة لهوية عشيرة، أو نقاء عنصر، أو هيمنة دين، أو سيادة مذهب، أو انتصار عقيدة سياسية[٢٧].

ان التسامح يعاني من صراع من ضده النوعي اللاتسامح في اغلب صوره وأشكاله ومنها على سبيل المثال[٢٨]:

١. التسامح السياسي

ان التسامح في السياسة يتجه الى الاعتراف بالأخر سواء أكان أقلية

أو أكثرية، وبحقه في العمل والتنظيم والترويج لأفكاره السياسية بعيداً عن إي قمع أو ضغط يمارس ضده.

ان هذه المفهوم للتسامح السياسي بما يتضمنه من مفاهيم الديمقراطية والحرية والتعددية وحقوق الإنسان يعد بحق احد متبنيات الفكر الغربي وأحد مظاهر سلوكه السياسي. في حين ان مجتمعاتنا ونظمنا السياسية العربية ومنها العراق عانت ولا تزال تعاني في سبيل استيعاب هذه المفاهيم من الارتباك. اذ تسود مجموعة من المظاهر السياسية التي تجعل من التسامح السياسي حالة تعز عن المنال ومنها:

أ. الاستبداد بالسلطة، والاستئثار والتفرد بها، وحرمان الاخريين منها، وهو ما يعد جوهر الاستبداد السياسي.

ب. اقصاء المعارضة وتهميش دور الشعب، فالرئيس يبقى ملازماً للحكم مدى الحياة، لا ينزعه عنه الا الموت، او الانقلاب، وحزب الرئيس هو حزب السلطة والمعارضة معاً ومؤسسات حزب الرئيس هي مؤسسات الدولة، وهي في تعاملها مع الرعية قد نصبت نفسها حكماً وخصماً في ذات الوقت.

ج. الاسراف في استعمال القوة. فقد امتازت الانظمة السياسية العربية وخاصة في العراق باسرافها في استعمال القوة الى درجة انها اصبحت احد علاماتها المميزة. وقد ادى ذلك الى تعميم ثقافة العنف. فالفرد الذي وجد نفسه محاطاً بسلطة سياسية لا تعرف غير العنف اسلوباً للحكم. وجد نفسه مضطراً الى القوة للدفاع عن نفسه او لانتزاع حقوقه، فهو مطوق بالعنف من كل جانب ومحاط بأخر (سلطة او افراد) لا يفهم سوى العنف اسلوباً لتسوية الخلافات وتصفية الحسابات.

ومن دون تضخيم نقول ان هذه المظاهر السلبية المنتجه للتعصب وعدم التسامح تشكل في ذات الوقت اسباب ومنابع حقيقية لعدم التسامح فالاستبداد كظاهرة هو سبب في ذات الوقت فحينما لا تكون السلطة منبثقة عن الجماهير يتولد العنف ويسود القمع. ان الانبثاق عن الجماهير ليس شرط التكون، بل هو شرط الاستمرار ايضاً[٢٩].

غير ان سيادة هذه المظاهر لا يعني غياب الحلول التي نعتقد انها يجب ان تقوم على محوريين متكاملين هما[٣٠]:

أ. تهيئة ارضية ديمقراطية صلبة قوامها احترام الحق في الاختلاف والحق في التعبير الديمقراطي الحر.

ب. تمكين الاقلية السياسية او الدينية او الاثنية من الحضور في المؤسسات الديمقراطية، لا

بناءً على قوتها العددية وحسب، بل بناءً ايضاً، وبالخصوص، على حقها في ان تكون ممثلة تمثيلاً يمكنها من اسماع صوتها وممارسة حقها المشروع في الدفاع عن مصالحها، مع الانتباه الى حقيقة ان واقع التسامح لا يمكنه ان يوجد الا على اساس التبادل، ولذلك فان واجب التسامح مع اقلية ما ينتهي حين تبدأ هذه الاقلية اعمال العنف.

٢. التسامح الديني

من الحقائق المسلم بها ان الاديان السماوية بحكم واحدية مصدرها التكويني من حيث كونها منزلة من الله سبحانه وتعالى، لا تأمر الا بالخير والحق والصلاح، ولا تدعو الا بالبر والحب والرحمة والاحسان، ولا توصي الا بالامن والسلم والسلام، وما كانت يوماً في حد ذاتها عائقاً امام التبادل والتلاقح والتثاقف ولا امام التعايش والحوار. وانما العائق في اولئك الذين يزعمون الانتماء والانتساب الى هذه الاديان ويحاولون استغلال هذا الادعاء في التحكم باقدار الناس ومصائرهم[٣١].

ان وجود مثل هؤلاء قد الصق بهذه الاديان ومنها الاسلام ممارسات بعيدة عن روح هذه الاديان وقيمها الالهية الحقة. وقد يكون التعصب الديني وما يستتبعه من التعصب المذهبي والطائفي الضيق هي احدى هذه الصور بل واسوءها على الاطلاق، ان هذا التعصب يتجسد بصورة مثالية في التطرف الديني الذي يعد اخطر منابع اللاتسامح، لتلبسه بلبوس المقدس، وتوظيفه للنص الديني، وسرعة تصديقه من قبل الناس، وقدرته على التخفي والتستر تحت غطاء الشرعية والواجب والجهاد والعمل الصالح والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو لا يعد كونه قراءة متحيزة للدين، وقراءة مجتزئة للنصوص[٣٢]. اسهمت في وجوده ومن ثم تطوره العديد من الاسباب منها:

أ. حديث الفرقة الناجية: لقد لعب هذا الحديث الذي يشير الى افتراق الامة الاسلامية الى فرق فوق السبيعين، كلها في النار الا واحدة دوراً خطيراً في تفريق هذه الامة وانقسامها، واسبغ الشرعية على حالات الاقتتال والتناحر بين فرقها ومذاهبها، وهو في حقيقته حديث تشكيكي ارتيابي تقسيمي، يؤدي الى تشظي روحي، وتبعثر وجداني. هناك موج كبير من امة المسلمين ضالة، لا تستحق رائحة الجنة والمرفوض في الجنة، مرفوض في الارض، مرفوض في الحياة[٣٣].

ب. كما ان خطاب الحركات الاصولية، ليس اقل خطراً من حديث الفرقة الناجية، ان لم يكن اشد خطراً لتعدد اساليبه ووفرة حزينة، وارتكازه الى

قراءات احادية ومجتزئة، افضت الى تصورات ظلامية ولا انسانية شكلت خطراً كبيراً على مستقبل الرسالة ومصداقية الدين الحنيف، فهذه الحركات نظرت الى المجتمع نظرة سلبية تتراوح بين الانحراف والجاهلية مروراً بالفسق والضلال والعصيان والفساد والانحطاط. وهذه النظرة السلبية كانت وما تزال المسوغ لعمل هذه الحركات داخل المجتمع، فهي ترى المجتمع ضالاً تجب هدايته، وعاصياً يجب معاقبته وفاسداً ينبغي اصلاحه، ومنحطاً خلقياً يجب انقاذه[٣٤].

ج. ان اخطر ادوات التدمير لبنيان الاتحاد والتقارب بين العاملين للاسلام خاصة، والمسلمين عامة، بل اشدها خطراً على الاطلاق، هو التكفير: ان تخرج مسلماً من الملة ومن دائرة اهل القبلة، وتحكم عليه بالكفر والردة، فهذا لا ريب يقطع ما بينك وبينه من حبال، فلا لقاء بين مسلم ومرتد فهما خطان متوازيان لا يلتقيان[٣٥].

غير ان اقرارنا بوجود هذه المظاهر السلبية ولاسيما في العراق والتي تؤشر وجود خلل وانحراف عن مقاصد الشريعة الاسلامية، لا يعني باي حال من الاحوال الاستسلام لها والتسليم بسيادة انساقها المعرفية والسلوكية المنحرفة، وانما يجب العمل على مواجهتها والتصدي لها. ويكون ذلك عبر اعتماد العديد من الاليات ومنها استنبات القيم التالية:

أ. الايمان بان وحدة الامة الاسلامية هي فريضة وضرورة:

اول المبادئ التي يجب ان نقررها هنا، وحدة هذه الامة، فهي امة واحدة: الهها واحد وكتابها واحد، ونبيها واحد، وقبلتها واحدة وشعائرها واحدة، وشريعتها واحدة وآدابها ومصيرها واحد، وعدوها واحد. وهناك الكثير من النصوص القرآنية الكريمة والاحاديث النبوية الشريفة التي تؤكد على ضرورة الوحدة وكونها فريضة ولازمة من لوازم الايمان وتنهى عن الاختلاف والفرقة.

ومن الطبيعي ان الارتقاء الى مستوى واهمية هذه الايات والاحاديث يتطلب مستلزمات كثيرة وعديدة لعل من اهمها وفي المقدمة منها التخلي عن حديث الفرقة الناجية الذي كما اوضحنا فيما تقدم يشوش بالتأكيد على هذه الوحدة المنشودة. وهو حديث ليس كما يعتقد البعض خطأ ثابت لا مطعن فيه، ذلك ان الكثير من العلماء قد طعن فيه وفنده ومنهم على سبيل المثال الشيخ يوسف القرضاوي، الذي طعن بصحة وصدق الحديث من ناحيتين[٣٦]:

الاولى: من حيث سنده وفيه وجد ان:

- ان الحديث لم يرد له ذكر في أي من الصحيحين، مسلم والبخاري، برغم اهمية

موضوعه، وبرغم ان مسلم والبخاري حرصاً على الا يدعا باباً مهماً من ابواب العلم الاو ورويا فيه شيئاً ولو حديثاً واحداً.

- ان بعض روايات الحديث لم تذكر ان الفرق كلها في النار الا واحدة، وانما ذكرت الافتراق وعدد الفرق فقط.

الثانية: من حيث دلالته (على فرض ثبوته) وفيه.

- ان الحديث وان حسنه البعض، لا يدل على ان الافتراق بهذه الصورة وهذا العدد امر مؤبد ودائم الى ان تقوم الساعة. قد توجد بعض هذه الفرق، ثم يغلب الحق باطلها، فتنقرض ولا تعود ابداً، وهذا ما حدث بالفعل لكثير من الفرق المنحرفة فقد هلك بعضها، ولم يعد له وجود.
- ان الحديث بجميع رواياته يدل على ان هذه الفرق كلها جزء من امته (صلى الله عليه وآله وسلم)، أي الاجابة المنسوبة اليه في قوله (تفترق امتي) ومعنى هذا انها-برغم بدعتها-لم تخرج عن الملة ولم تفصل عن جسم الامة المسلمة.

ب. طالما كان الاجماع متحقق في الاصول، فان الاختلاف في الفروع-مصدر التعصب والعداء وعدم التسامح-يمكن تجاوزه من خلال[٣٧]:

- التسليم بان اجتهادات الفقهاء وآرائهم ليست شرعاً واجب الاتباع، وانما هي فهم بشري لنصوص الشريعة وقواعدها، العامة، ولهذا تحتمل الصواب والخطأ، وليس لها صفة الثبات والخلود.
- الايمان بانه كان من وراء اختلافات الفقهاء في القضايا الفرعية، اسبابها العلمية وظروفها الزمانية والمكانية المختلفة عن اسبابنا وظروفنا المعاصرة، لذا فان محاولة الوقوف على هذه الاسباب تتطلب درجة عالية من التقويم العلمي والموضوعي الذي لا يعرف الافراط او التفريط.
- الاقتناع بان ائمة الفقهاء لم يتعصبوا لآرائهم، ولم يدع واحد منهم ان اجتهاده هو الصواب وحده، ولذا كان كل منهم يحترم رأي غيره، ويطبقه وان لم يكن قد قال به، سداً لباب الاختلاف وتأكيداً على ان كل الاراء يجب ان تلقى التقدير بدرجة سواء.

ج. وللوصول الى التسامح المطلوب ينبغي ان تتوقف الاقلام، وتكف الالسن عن لغة التشنج والاستفزاز والاستخفاف والتحامل، واثارة المشاعر والخواطر على نحو يعمق سوء الظن والنفور والتباعد بين اتباع المذاهب، وذلك بترديد ما اشتمل عليه التراث الفقهي[٣٨]، ولاسيما في عصور الضعف والتقليد من اراء متطرفة صدرت كنتيجة

للتقليد والتعصب المذهبيين، فصارت سبباً لصعود الكثير من البحوث الهامشية والمتعصبة الى موقع الصدارة، وساهمت الى حد كبير في تكوين الذهنية الطائفية الفقهية، ثم اتخذت مظهراً من مظاهر الهوية المذهبية[٣٩].

٣. **التسامح الاجتماعي**

ينصرف التسامح الاجتماعي الى الاعتراف صراحة بالانتماء المختلف والمتباين لافراد المجتمع الواحد الى تكوينات قبلية واثنية ولغوية ودينية مختلفة دون ان يؤثر ذلك الانتماء على مبدأ الولاء للوطن الواحد والدولة الواحدة، ان السعي لاقرار هذا المبدأ في العراق يعاني من بعض الصعوبات التي تجلت في عدد من المظاهر السلبية منها:

أ. التعصب القبلي: من الواضح ان المجتمعات العربية ومنها المجتمع العراقي ينقسم الى قبائل وعشائر كثيرة، وليس في ذلك خطورة، الا ان الخطورة هنا تتمثل في المنظومة القيمية التي تحكم هذه القبائل وتتحكم بسلوكية اعضائها وهي التعصب، وهي منظومة لها آثار خطيرة ومدمرة على مفهوم التسامح. فهي تضع ولاء الفرد بين خيارين اما معي او ضدي (من لم يكن معي فهو ضدي)، وليس هناك خيار اخر او حد وسط، فاما ان تتعصب لقبيلتك او تكون ضدها، ولانك لا يمكنك البقاء بدون عشيرة فانك ستنحاز الى عشيرتك[٤٠] وعند ذلك يصبح الحديث عن الولاء الوطني ومن بعده التسامح الاجتماعي ضرباً من الخيال.

ب. عدم التسامح مع المرأة، فهي ذات مكانة وضيعة لا يمكن ان ترقى الى مستوى الرجل باي حال من الاحوال، فهي اقل ذكاء وتفكيرها تافه لا يمكن الثقة به، وبالتالي فان قدرتها الابداعية ضئيلة في شتى ميادين العلم والادب، وهي كائن ضعيف لا يمكن ان تنجح في ميادين العمل الشاقة ولذا فان المكان الطبيعي لها هو البيت وليس سواه. ان النتيجة التي تترتب على ذلك كله هو احتقار المرأة وعدم التسامح معها وبالتالي رفض عملها، والتشكيك في نواياها فهي تتحين الفرصة للخيانة، وانها سبب تعاسة الرجل. وبالتالي فالمعاملة القاسية لها هي افضل اساليب التعامل معها[٤١].

من الممكن ان تعود هذه المظاهر السلبية وبالتالي سيادة عدم التسامح لاسباب عديدة منها[٤٢]:

أ. ينشأ عدم التسامح وتزداد حدته كلما كان هناك اختلاف او تباين بين الجماعات

النوعية التي يتكون منها المجتمع، فوجود جماعات تنتمي الى عناصر مختلفة او اديان مختلفة، او ثقافات فرعية مختلفة يعد ارضاً خصبة لنشأة ونمو التعصب وحدوث الصراع بين الجماعات.

ب. كما ان عدم التسامح يظهر في المجتمعات التي يسمح فيها بانتقال الفرد من طبقة اجتماعية الى اخرى، فقد يخشى الفرد الذي ينتمي الى طبقة عليا منافسة فرد ينتمي الى طبقة دنيا نظراً لاعتقاده انه ربما يتمكن من اللحاق به او من احتلال مكانه، ومن ثم فانه قد يلجأ الى العنف والصراع لمنعه من تحقيق ذلك.

ج. كلما كان التغير الاجتماعي سريعاً ازداد التعصب ومن ثم عدم التسامح، اذ انه في كثير من الاحيان ما يصاحب هذه السرعة اختلال ملموس في النظم والمؤسسات الاجتماعية والقيم التي يؤمن بها الفرد، كما يصاحب هذه السرعة نوع من عدم الاتزان والقلق عند الافراد، فيلجأون الى التعصب كوسيلة لتغطية هذا القلق ومن ثم يسود اللا تسامح.

د. الجهل وعدم وجود فرص الاتصال بين الجماعات المختلفة في المجتمع الواحد. فقد اثبتت بعض الدراسات انه كلما ازدادت معرفة الفرد بالحقائق والمعلومات عن الجماعات التي لا يستامح معها قل تعصبه.

ه. يعد الاستغلال عاملاً مهماً لنشأة اللاتسامح، فقد تتعصب جماعة معينة ضد جماعة اخرى ولا تتسامح معها. بفعل استغلال هذه الجماعة لها. وقد يكون الاستغلال اقتصادياً او سياسياً او اجتماعياً.

ان تشخيص الظواهر السلبية في المجتمع وتحديد الاسباب التي تقف وراء ظهورها قد يكون مفيداً لمحاولة وضع الحلول والمعالجات لها، وهي بالتأكيد كثيرة وعديدة غير اننا نكتفي بالاشارة الى الاتي على سبيل المثال[٤٣]:

أ. العمل على نشر وتثبيت مبدأ المواطنة باحتسابه القاعدة الجامعة القادرة على استيعاب كل الاختلافات والتلونات المجتمعية من جهة، وكونه المبدأ الضامن لنشوء الدولة المدنية الحديثة المبنية على قاعدة الولاء الوطني الغالب على كل الولاءات الفرعية والضيقة من جهة اخرى.

ب. العمل على جعل التسامح قيمة ذات مضمون اجتماعي، من خلال التأكيد على دور التربية في غرس قيم الحوار وقبول الاخر المختلف اجتماعياً، والحرص على ان تكون اسس

البناء الاسري صحيحة وسليمة من خلال تجاوز الصور الاستبدادية والمتسلطة في ادارة الاسرة الواحدة، فلا يتسلط الاب على ابنائه، ولا يهمش الزوج زوجته. ان غرس قيم التسامح في آليات التربية داخل الاسرة العربية قادر على جعل التسامح حقيقة راسخة.

٤. التسامح الثقافي:

لا يخرج التسامح في الحقل الثقافي عن التسامح في الحقول الاخرى الا بخصوصية مجاله ونطاقه فهو يشير الى احترام الاخر المختلف ثقافياً والاعتراف بامكانية التعايش في اطار التباين الثقافي. ومن ثم فان الاختلاف والتعارض في ثقافات الدول لا يكون مبرراً للصراع والاقتتال.

وكما جرى في الحقول الاخرى السياسية الدينية والاجتماعية والتي جرى استعراض جوانب منها في هذه الدراسة، تعاني الثقافة العراقية من اعراض سلبية عديدة، تؤشر بوضوح ان هناك مرضاً مزمناً في البناء الثقافي العراقي اسمه اللا تسامح ومن هذه الاعراض:

أ. انها ثقافة تبريرية، فهذه الثقافة قد وظفت من اجل تبرير تجاوزات السلطة الشمولية والدفاع عنها وتعزيز وجودها، وتاطير ممارساتها بكافة الفنون الثقافية باطار شرعي مصطنع[٤٤].

ب. انها ثقافة واحدية: تؤمن بثقافة واحدة، وترفض ثقافات متعددة، فعلى الرغم من ان التعدد والتنوع هو سمة من سمات النسيج الثقافي العراقي، الا ان ما يحكم هذا التعدد والتنوع هو نزعة عصبوية تنكر وترفض الاعتراف بهذا التعدد والتنوع. فلا سبيل للاعتراف بثقافة للاخر خارج حدود الثقافة المهيمنة سواء كانت ثقافة قومية او دينية او مذهبية او حزبية..الخ[٤٥].

ج. انها ثقافة ماضوية، تعيش في الماضي وتقدسه، وترى فيه هوية وعنوان الوجود الحقيقي، وهي لذلك ترفض أي ثقافة للاخر تتجاوز اطر الماضي التاريخية لتمتد الى الحاضر والمستقبل[٤٦].

د. انها ثقافة تشكيكية: قوامها شيوع قيمة الشك في الاخر وعدم الثقة فيه وهي قيمة تتعلق بمجموع المدركات والمشاعر والاحكام السلبية التي يحملها الانا عن الاخر، فتشكل بمجموعها كابحاً بوجه الرغبة في التعاون والتعامل الايجابي مع الاخر[٤٧].

ومن الطبيعي ان معالجة هذه الاعراض المرضية تتطلب تبني آلية ثقافية تأخذ على عاتقها تجاوز هذه الاعراض عبر[٤٨]:

أ. العمل على بناء مؤسسات ثقافية تمتاز بالاستقلالية عن السلطة وتضطلع بدور حقيقي في عملية البناء الديمقراطي والمجتمعي السليم بعيداً عن ضغوط السلطة واملاءاتها.

ب. احداث تجديد فكري وثقافي يكون قادر على الاستجابة للتغيرات والتطورات العالمية الثقافية التي احدثتها ثورة المعلومات والعولمة.

ج. صناعة وعي ثقافي جديد يقوى على قراءة وتفحص ما يتبناه الاخر المختلف كما يتفحص الاخر فكرنا وثقافتنا.

الخاتمة:

من خلال ما تم استعراضه في جنبات هذه الدراسة، يظهر لنا التسامح بوصفه علاجاً شافياً ومخرجاً مثالياً للدول والمجتمعات التي تعاني من سيادة منطق العنف والاقتتال وغياب الثقة الداخلية. ويبدو ان العراق بواقعه المؤلم، يحتاج اكثر من غيره الى قيم التسامح، بعد ان تداعت عليه المصائب وبطشت بأهله الاهوال، فراح العنف والارهاب يفتك بابنائه وبناته واطفاله فتكاً حتى اصابهم في مقتل.

ولذلك فان الدعوة الى استلهام واستيعاب واستحضار قيم التسامح في العراق، هي دعوة الى تجاوز كل هذه المصائب والأهوال. وذلك لن يتم- برأينا-ما لم يكن هذا التسامح المطلوب:

١. تسامحاً حقيقياً وليس شكلياً، بمعنى انه يحترم الإنسان لإيمانه بحقوقه وأدميته وإنسانيته وايضاً لعراقيته، وليس لقوته وشكيمته او لمصلحته، او لاي غرض او هدف آخر.

٢. تسامحاً كلياً شمولياً وليس تجزئياً تفكيكاً يقوم على حسابات ومعادلات مرحلة معنية، بمعنى ان يكون التسامح في كل المجالات الحياتية والإنسانية بنفس الدرجة والقوة. فلا نتسامح مثلاً في السياسة ونتعصب في الدين والاجتماع.

٣. تسامحاً دائمياً وليس مؤقتاً بمعنى ان لا يتوقف هذا التسامح وتنقطع حباله عندما تنتفي وتنتهي مبررات وظروف وجوده، فالتسامح يجب ان يكون استثماراً متصلاً وليس التقاء منقطع.

٤. تسامحاً تتحرك بوصلته باتجاهين متلازمين لا يتعارضان، اتجاه تسامح الشعب ومكوناته وفئاته المختلفة، واتجاه تسامح الشعب والسلطة، وفي هذا الاتجاه لا معنى للتسامح اذا كان غائباً بين فئات الشعب وحاضراً عند السلطة، لان كل مساعي الأخيرة لفرض التسامح لا جدوى فيها، اذا كان الشعب صاداً عنها، وبالمقابل لا معنى للتسامح اذا كان حاضراً عند الشعب وغائباً عن السلطة، لان الاخيرة تملك من الوسائل والادوات ما يجعلها بمرور الوقت قادرة على تحويل

تسامح الشعب مع نفسه الى صراع واقتتال.

وبالتأكيد ان تسامحاً بهذه المعاني لا يمكن الوصول اليه بسرعة ونجاح كبيرين ما لم تتوفر النوايا الحقة ومن ثم الارادة الصلبة، واذ كنا لا نشك ابداً في توفر النوايا الطيبة، فأننا نعتقد ان التعبير عن الارادة الصلبة، يتطلب اتخاذ الاجراءات التالية:

١. الايمان بضرورة تجريم كل اشكال بث الكراهية والفرقة بين ابناء الشعب الواحد، والتركيز هنا بشكل خاص على وسائل الاعلام باشكالها المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة لعمق وسرعة تأثيرها على الرأي العام، فلابد من توجيه عمل وسائل الاعلام ليكون بعيداً عن مناطق التعبئة والتحشيد والتحريض على التعصب والفرقة والعنف.

٢. التأكيد على اهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه المرجعيات الدينية بانتماءاتها المختلفة في سبيل الخط على التسامح والترويج له، من خلال التركيز على القيم السمحاء التي تحلت بها الاديان، والكف عن كل ما يثير الفرقة والفتنة الدينية والمذهبية.

٣. مطالبة العاملون والمشتغلون في السياسة احزاباً وشخصيات سواء كانوا بالسلطة او خارجها، معها او ضدها، بالتحلي بروح التسامح، من خلال الكف عن الادعاء بامتلاك الحقيقة السياسية وعدم مصادرة رأي الاخريين، وبالتالي ممارسة العمل السياسي بشيء من النقاء والشفافية والتشذيب والابتعاد عن المهاترات والدس والمكر والخداع.

٤. مطالبة المؤسسات العلمية والتربوية بأخذ دورها الفعال في نشر قيم التسامح وابراز اهميته والمعاني الايجابية التي يحملها وكذلك التوعية بالمخاطر والسلبيات التي تترتب على التعصب والتشنج والتزمت الفكري والسلوكي.

٥. مطالبة الجميع باستحضار قيم التسامح ومبادئه الاساسية في حياتهم الاسرية، مع التركيز على اهمية تربية الابناء في ظل اجواء تسودها قيم التسامح وتبتعد عن قيم التعصب ومسببات العنف.

وهكذا يكون الوصول الى التسامح بهذه الخطوات او بغيرها طريقنا الامثل والانجح للحفاظ على لحمتنا الوطنية العراقية. وضمان استمرارية وجودنا وتواصلنا وتفاعلنا الايجابي مع شعوب الارض قاطبة.

[1] ماجد الغرباوي، التسامح ومنابع اللاتسامح مقاربة تمهيدية، مجلة قضايا اسلامية معاصرة، بغداد، مركز دراسات فلسفة الدين، العدد٢٨-٢٩، ٢٠٠٤، ص١٤٥.
[2] محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري، لسان العرب، ط١، ج٢، بيروت، دار صادر، د.ت، ص٤٨٨.
[3] مختار الصحاح، الكويت، دار الرسالة، ص٣١٢.
[4] المنجد في الاعلام واللغة، ط٢٣، بيروت، دار المشرق، ١٩٧٣، ص٤٣٩.
[5] جابر عصفور، التسامح مفهوم حديث في ثقافتنا، محاضرة على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت وعلى موقع: http://www.alwasatnews.com.11/10. 2005 .
[6] محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧، ص٢٠.
[7] علي اسعد وظفة، المضامين الانسانية في مفهوم التسامح، على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت، الموقع: http:/www.kwtanweer.com.
[8] ماجد الغرباوي، مصدر سابق، ص١٤٥.
[9] نحو رؤية حضارية لمفهوم التسامح، جريدة الغد، العدد ٧١٣٧، في ٤ شباط ٢٠٠٥ وعلى شبكة المعلومات العالمية الانترنيت: http:/www.alghad.jo/news.
[10] عبد الرضا الطعان، تاريخ الفكر السياسي الحديث، جامعة بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩٢، ص ص ٢٣١-٢٣٢.
[11] محمد محفوظ، في معنى التسامح: التسامح وافاق السلم الاهلي، بغداد، مركز دراسات فلسفة الدين، ٢٠٠٥، ص١٨٤.
[12] محمد عابد الجابري، مصدر سابق، ص٢٦.
[13] علي اسعد وظفة، مصدر سابق.
[14] جابر عصفور، مصدر سابق.
[15] محمد حسن الامين واخرون، الاخر شرط وجودي ومعرفي للانا، ندوة مجلة قضايا اسلامية معاصرة، بغداد، مركز دراسات فلسفة الدين، العدد ٢٨-٢٩، ص ٢٠٠٤، ص ص ٨١-١٠٩.
[16] محمد سبيلا، الحداثة وما بعد الحداثة، بغداد، مركز دراسات فلسفة الدين، ٢٠٠٥، ص٢٥.
[17] الان تورين، ماهي الديمقراطية؟ .حكم الاكثرية ام ضمانات الاقلية، ط١، ترجمة حسن قبيسي، بيروت، دار الساقي، ١٩٩٥، ص١٨١.
[18] المصدر السابق نفسه، ص١٩٧.
[19] محمد حسن الامين، مصدر سابق، ص٨٥.
[20] ياسر جاسم قاسم، التنوع الثقافي ضرورة اجتماعية، جريدة الصباح البغدادية، العدد ٦٩٦، ١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٥.
[21] سناء كاظم كاطع، حوار الحضارات في الفكر الاسلامي المعاصر، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦، ص ص ٢٨-٢٩.
[22] محمد حسين فضل الله، الحوار بين المذاهب والاديان مطلب اسلامي، مجلة ميزوبوتاميا، بغداد-جنيف، مركز دراسات الامة العراقية، العدد ٨-٩، ص٣٧٩.
[23] محمد احمد خلف الله، مفاهيم قرانية، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٨٤، ص١١١.
[24] محمد سبيلا، عوائق التفاهم بين الثقافات، مجلة قضايا اسلامية معاصرة، بغداد، مركز دراسات فلسفة الدين، العدد ٢٨-٢٩، ص١١٢.
[25] محمد خاتمي، حوار الحضارات، ترجمة سرمد الطائي، دمشق، دار الفكر، ٢٠٠٢، ص٢٤.
[26] المصدر السابق نفسه، ص ص ٢٤-٢٥.

[27] علي اسعد وطفة، مصدر سابق.
[28] ماجد الغرباوي، مصدر سابق، ص ص ١٧١-١٨٢
[29] شبستري وكديور، الدين بين التسامح والعنف، مجلة قضايا اسلامية معاصرة، مصدر سابق، ص٥١.
[30] تقرير عن التسامح ووعي التسامح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، الموقع: http://www.14masom.com
[31] عقيل عيدان، التسامح الديني مطلب انساني، مجلة ميزوبوتاميا، مصدر سابق، ص٣٦٩.
[32] ماجد الغرباوي مصدر سابق، ص١٧٢.
[33] غالب حسن الشابندر، على طريق التسامح نحو علم فرقي جديد، ضمن كتاب التسامح واللاتسامح، مصدر سابق، ص١٧٤.
[34] ماجد الغرباوي، مصدر سابق، ص ص ١٧٩-١٨٠.
[35] يوسف القرضاوي، مبادئ اساسية وعملية في التقريب بين المذاهب، مجلة رسالة التقريب، ايران، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الاسلامية، العدد ٣٧، ٢٠٠٣، ص٨٥.
[36] المصدر نفسه، ص ص ٦٠-٦٤.
[37] محمد الدسوقي، نهج التقارب الفقهي، مجلة رسالة التقريب، المصدر نفسه، ص ص ١٩٨-١٩٩.
[38] المصدر نفسه، ص٢٠٣.
[39] محمد علي التسخيري، الامين رجل التقريب والوحدة، رسالة التقريب، المصدر نفسه، ص٢٤٧.
[40] ماجد الغرباوي، مصدر سابق، ص ص ١٥٥-١٧١.
[41] معتز سيد عبد الله، الاتجاهات التعصبية، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٨٩، ص١٩١.
[42] المصدر نفسه، ص ص ١٠٩-١١٠.
[43] وعي التسامح، شبكة المعلومات العالمية، مصدر سابق.
[44] رهبة اسودي حسين، المثقف والسلطة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦، ص١٠٨.
[45] ياسر جاسم قاسم، مصدر سابق.
[46] سعيد الكحل، التسامح مفهوم دخيل على الثقافة العربية، موقع الحوار المتمدن على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت في ٢٩ تشرين الاول ٢٠٠٥: http:/www.rezgar.com.
[47] رعد حافظ سالم، هل يمكن اقامة ديمقراطية في العراق، الاردن، د.ت، ٢٠٠٥، ص٨٣.
[48] سعيد الكحل، مصدر سابق.